

دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي

دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب

د. المهدي عبدالعظيم المهدي حمودة

استاذ مشارك- كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي- جامعة المرقب

(mahdihammoda@elmergib.edu.ly)

المستخلص

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى توافر أبعاد خصائص الحوكمة الضريبية ومدى مساهمتها في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على العاملين في مكاتب مصلحة الضرائب في المنطقة الوسطى بليبيا، بالإضافة إلى الوقوف على أهم الصعوبات التي تقف عائق أمام تطبيقها في مصلحة الضرائب الليبية. ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت حزمة البرامج الاحصائية (SPSS). لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن جميع أبعاد خصائص الحوكمة الضريبية متوفرة في مصلحة الضرائب الليبية وبمستوى مرتفع. كما أوصت الدراسة بالتأكيد على ضرورة زيادة الوعي بأهمية الحوكمة الضريبية في المصلحة وبيان أهمية دورها في الحد من التهرب الضريبي، وضرورة الافصاح والشفافية في تعامل الإدارة الضريبية مع الممولين والرد على استفساراتهم بكل وضوح وموضوعية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الضريبية، التهرب الضريبي.

1. المقدمة

تعد الضرائب من أهم دعائم الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول باعتبارها من أهم المصادر الأساسية لتأمين الموارد المالية للخزينة العامة، وذلك لتغطية نفقات أنشطتها المختلفة وتوجيه سياساتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المحدد مسبقاً، ولكن مع تعدد الضرائب وكثرة أنواعها أصبحت تشكل عبئاً تثقل كاهل المكلفين بدفعها قانوناً، سواء كانوا أفراداً أو شركات، خاصة في ظل عدم مراعاة الظروف المحيطة بهم. ما أدى إلى كرهها واستغلال كل الوسائل القانونية وغير القانونية الممكنة للتخلص والتهرب من دفعها، وهذا كان سبب في ضياع الكثير من الموارد المالية لهذه الدول مما أثر سلباً على تحقيقها لأهدافها.

ولهذا سعت اغلب هذه الدول الى ايجاد مجموعة من القوانين والقواعد تتضمن مجموعة من الإجراءات والضوابط توفر وسائل فعالة تمكنهم من مكافحة الفساد الإداري والمالي، وذلك للحد من هذا التهرب سواء كان من الإدارة الضريبية او من المكلفين بدفعها. وفي ليبيا فقد أكدت دراسة (حامد، 2015) أنها كغيرها من الدول النامية وصلت إلي مرحلة متقدمة وخطيرة من تفشي واستفحال ظاهرة التهرب الضريبي تكاد تعجز عن محاربته والحد من وطأته. ولذلك فأن مفهوم الحوكمة الضريبية يعتبر من المفاهيم الحديثة والذي تظهر أهميته في كونه أداة فاعلة وصارمة في مكافحة كل ما من شأنه العصف بأموال ومقدرات الشعوب، من غش وفساد وتلاعب وتبييض أموال وسرقة وغيرها (الشهبي، 2018، ص7).

2. مشكلة البحث

تسعي العديد من الدول إلي زيادة حصيله إيراداتها المالية من الضرائب التي تجبها من المكلفين بدفعها، وذلك عن طريق الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تعاني منها اغلبها، خاصة في ظل تهاون هذه الدول وعدم جديتها في تحصيلها، وكذلك ضعف القوانين المنظمة لها. ولذلك فأن مشكلة الدراسة تتمحور في السؤالين التاليين:

- هل يوجد دور للحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب الليبية؟
- هل توجد معوقات تحد من تطبيق الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب الليبية؟

3. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوع الضرائب كأحد ادوات السياسة المالية لأي دولة، ومن موضوع ظاهرة التهرب الضريبي التي تعاني منها أغلب دول العالم ومنها ليبيا والتي لها آثار سلبية تضر بمبدأ العدالة والمساواة في توزيع الأعباء الضريبية، وكذلك على التنمية المستدامة بها. خاصة في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي بها. وكذلك إبراز دور خصائص الحوكمة الضريبية في مكافحتها والحد منها.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

- 1- التعريف بمفهوم وأهمية الحوكمة الضريبية ومزاياها.

- 2- التعريف بمفهوم التهرب الضريبي وأسبابه وآثاره .
- 3- بيان دور أبعاد خصائص الحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
- 4- الوقوف على أهم الصعوبات التي تحول دون تطبيق الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب الليبية.
- 5- الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي ستساعد مصلحة الضرائب الليبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
5. فرضيات الدراسة:
- الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور إبعاد خصائص الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
- ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة الفرضيات الفرعية التالية وهي:
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور بعد الإفصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور بعد المساءلة والمسؤولية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور بعد الموضوعية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور بعد الاستقلالية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
 - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور بعد الالتزام بحقوق الممولين في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
- الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة: لا توجد معوقات تحول دون تطبيق الحوكمة الضريبية بمصلحة الضرائب الليبية من وجهة نظر العاملين في مصلحة الضرائب.
6. حدود البحث: تتمثل حدود الدراسة في:
- 1- الحدود المكانية: أقتصرت تطبيق هذه الدراسة على العاملين في مكاتب مصلحة الضرائب في المنطقة الوسطى بليبيا وهي (القره بوللي، وقصر الاخيار، والخمس، ومسلاته، وترهونة، وزليطن).

2- الحدود الزمانية: جرت خلال الفترة من 11 /09/ 2024 الي 30/01/2024م.

3- الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة موضوع الحد من التهرب الضريبي في مصلحة الضرائب الليبية باستخدام أبعاد خصائص الحوكمة الضريبية.

7. الدراسات السابقة

- دراسة شقلوف(2024): بعنوان: (دور تفعيل اليات الحوكمة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي) هدفت إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تفعيل اليات الحوكمة، لتحقيق اهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد علي صحيفة الاستبيان، وتم استخدام أسلوب (T test) لاختبار النتائج. وتوصلت الدراسة إلى انه توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين مبادئ الحوكمة الضريبية وآليات التهرب الضريبي وان مستوى تطبيق مبادي الحوكمة الضريبية عالية، بالإضافة إلى أنه لا توجد الية حوار مستمرة بين المكلفين بالضريبة والمصلحة لتسهيل عملية التحصيل الضريبي للحد من عملية التهرب الضريبي، في حين أن تطبيق الحوكمة في المصلحة سيساهم في الحد من التهرب الضريبي.

- دراسة علوان واخرون،(2023) بعنوان (دور تطبيق خصائص الحوكمة في مكافحة التهرب الضريبي) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تطبيق خصائص الحوكمة في مكافحة التهرب الضريبي، وتم استخدام أداة الاستبيان والمنهج الوصفي التحليلي. وخلصت هذه الدراسة إلى ان الإدارة الجبائية تطبيق خصائص الحوكمة (الشفافية والإفصاح، العدالة، النزاهة الأخلاقية، المساءلة، المسؤولية والاستقلالية) عند أداء مهامها التنفيذية والرقابية، من أجل المحافظة على الحصيلة الضريبية للخزينة العمومية، من خلال كشف حالات التلاعب والتهرب في إعداد التصاريح الجبائية، وهذا لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة إيراداتها التي تحقق منافع عامة للمجتمع.

-دراسة أمبارك وزاقوب(2022) بعنوان:(دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي) هدفت هذه الدراسة الى التعرف علي دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي من خلال دراسة ميدانية علي مصلحة الضرائب الليبية ولتحقيق هدف الدراسة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لتجميع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك دور للحوكمة في الحد من التهرب الضريبي

بدرجة متوسطة، وأن خصائص الحوكمة الضريبية متوفرة في مصلحة الضرائب. وأوصت الدراسة بتبني مفهوم الحوكمة الضريبية لما له من أثر على أداء المصلحة وتحقيق العدالة وضمان الإفصاح والشفافية والمساءلة مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المكلفين وأصحاب المصلحة في الهيئة وعدالة النظام الضريبي.

- دراسة ادم وام الخير(2019): بعنوان: (دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب والغش الضريبي) هدفت الى تحديد اثر تطبيق معايير الحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي قس الجزائر، ومن اجل ذلك تم استخدام الاستبانة كأداة للبحث العلمي من خلال استقصاء عينة من اطارات الادارة الضريبية، وتم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة من استخدام برنامج Spss وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها أن التزام الإدارة الضريبية الجزائرية بتطبيق معايير الحوكمة الضريبية من شأنه الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات اهمها الزام الإدارة الضريبية في الجزائر على تطبيق معايير الحوكمة الضريبية.

8. الإطار النظري للدراسة:

1.8. الحوكمة الضريبية:

يعتبر مفهوم حديث النشأة ووليد التطور في مفهوم الحوكمة والتي تمخضت عن الأزمات المالية والمعوقات الاقتصادية في العالم في ظل العولمة وانفصال الإدارة عن الملكية كما في نظرية الوكالة في الشركات (العيني، عبدالرحمن، 2015، ص136).

تعرف الحوكمة الضريبية: بأنها الحكم الرشيد للإدارة الضريبية بالمشاركة مع المجتمع الحديث لتحسين الأداء وخلق مناخ من الشفافية والانضباط للحفاظ على حقوق الدولة من الإيرادات السيادية ومراعاة العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الممولين (جيهان، 2012، ص12).

ويمكن القول بأن مفهوم الحوكمة الضريبية يتمثل في مجموعة القوانين والإجراءات والقواعد، التي تستخدمها الإدارة الضريبية في وضع ضوابط لأداء العاملين بها، للمحافظة على أموال الدولة من الضياع، للحد من تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وكذلك لفرض الرقابة والمساءلة في حال الإخلال

بتلك القواعد، بهدف ضمان المعاملة العادلة للجميع وتوفير الثقة والمصداقية بين الادارة الضريبية والممولين.

2.8. أهمية الحوكمة الضريبية (جعفر، 2017، ص51):-

- 1- ضمان المحافظة علي الحقوق الإدارية والمالية للعاملين في الادارة الضريبية.
 - 2- تسهيل الإجراءات للمتعاملين مع الإدارة الضريبية، وضمان حقهم في الاعتراض علي الضريبة والطعن فيها.
 - 3- ضمان تطبيق القوانين والتشريعات الضريبية بعدالة وشفافية لخلق الثقة والطمأنينة بين الادارة الضريبية والمتعاملين معها. للحد من المنازعات والخلافات.
 - 4- منع الفساد المالي والإداري وتحسين الأداء الضريبي للعاملين لزيادة الحصيله الضريبية والمحافظة علي استمرار تدفق مواردها الى الخزينة العامة للدولة
- ## 3.8. مزايا وإيجابيات تطبيق الحوكمة في الادارة الضريبية:

- هناك العديد من المنافع والمزايا والإيجابيات للحوكمة في دائرة ضريبة الدخل، بل حتى في كامل الدولة سواء كانت ناشئة أو متقدمة، وتتمثل في التالي (بكر، 2016، ص15):-
- 1- تؤدي الحوكمة الى تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي في الدولة.
 - 2- التقدم الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.
 - 3- كلما زادت الحوكمة كلما زاد جذب الاستثمارات الاجنبية الخارجية.
 - 4- تشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات العامة للحكومة.
 - 5- زيادة المنافسة بين الشركات الوطنية والعالمية.
 - 6- الوضوح والشفافية في قوائم الشركات المالية، وما يترتب عليها من اتخاذ القرارات.
 - 7- حماية المساهمين سواء أكانوا أغلبية أو أقلية.

4.8. التهرب الضريبي:

ويقصد بالتهرب الضريبي هو عدم قيام المكلف بأداء الضريبة بدفع قيمة دين الضريبة المستحقة عليه، والتخلص منها إما جزءاً منها أو كل النسبة المفروضة عليه، وذلك باستخدام وسائل معينة غير مشروعة مخالفة لنصوص القانون (حمودة، 2015، ص377) .

كما أن المشرع الضريبي في ليبيا لم يعرف التهرب الضريبي وإنما اكتفى بتعدد صورته في القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل. والذي جاء في المادة (75) منه، حتى يعتبر المكلف أو المشتغل متهرباً من الضريبة لا بد أن يكون حرص أو أنفق أو ساعد علي ارتكاب أي فعل من الأفعال الآتية:

- 1- الإدلاء ببيانات غير صحيحة في الإقرارات التي تقدم تنفيذاً لأحكام هذا القانون.
 - 2- إعداد أي حسابات أو دفاتر أو سجلات أو تقارير أو ميزانية غير صحيحة.
 - 3- استعمال أي طريقة احتيالية لإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة.
- 5.8. أنواع التهرب الضريبي: - وتنقسم الى نوعين وهما (العليمات، 2016، ص122):

- **التهرب المشروع:** هو عملية تجنب مشروعة من الممولين المكلفين بدفع الضريبة وذلك باستغلال بعض الثغرات الموجودة في نصوص التشريعات والقوانين الضريبية. وهو تصرف غير متعمد بعدم دفع الضريبة ولا يعاقب عليه القانون.

- **التهرب غير المشروع:** وهو تهرب مقصود ومتعمد من طرف المكلفين بدفع الضريبة، وذلك من خلال المخالفة عمداً للنصوص القانونية والتشريعات الضريبية التي تلزم الممولين بدفع الضريبة ويعتبر تصرف متعمد ويعاقب عليه القانون،

6.8. أسباب التهرب الضريبي: وتتمثل في الاتي (حمودة، 2015، ص379):-

- **الأسباب النفسية :** وترجع إلي عدم الوعي بالمنفعة التي تعود على المكلفين بدفعها الضرائب مما يسبب كرها وعدم الرضي عنها و الاعتقاد بعدم عدالتها.

- **الأسباب الادارية:** وهي تتعلق بتعقيد الإجراءات الادارية الخاصة بصعوبة تقدير وعاء الضريبة وربطها وتحصيلها و ذلك لعدم توفر العناصر الفنية والإدارية القادرة علي تطبيق أحكام قانون الضرائب.

- **الأسباب التشريعية:** وهي تتعلق بمدى غموض وعدم وضوح مواد التشريعات الضريبية وتعارضها، وكثرة تعديلها وتعدد الضرائب، والمغالاة في ارتفاع أسعارها، مما قد يؤدي إلي صعوبة فهمها وسوء تطبيقها.

- الأسباب الاقتصادية: وهي تكون عادة بسبب انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى سوء استخدام أموال الضرائب في الإنفاق العام.

7.8. آثار التهرب الضريبي:

وتتمثل في تدني مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وكذلك انخفاض في مستوى الاستثمارات في مشروعات التنمية في الاقتصاد الوطني، مما قد يضطر بالدولة إلى رفع نسب الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، أو اللجوء إلى الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج لسد العجز. بالإضافة إلى انتفاء عنصر المنافسة بين أصحاب الأنشطة الاقتصادية بسبب الاختلاف في أسعار السلع والمنتجات بين من يدفع الضريبة ومن لا يدفع.

9. الدراسة التطبيقية و اختبار الفرضيات

1.9. منهجية الدراسة: ويعرض الباحث في هذا الجزء المنهجية التي اتبعتها الدراسة الميدانية وفقاً للأهداف المحددة لها وهي كالتالي :

2.9. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في مكاتب مصلحة الضرائب الليبية، أما عينة الدراسة فتمثلت في العاملين بمكاتب مصلحة الضرائب في المنطقة الوسطى بليبيا وهي مكاتب (القره بولي، وقصر الأخيار، والخمس، ومسلاته، وترهونة، وزليطن) وبلغ عدد صحائف الاستبانة الموزعة (60) استبانة بمعدل (10) استبانات لكل مكتب وتم استرجاع عدد (56) واستبعاد عدد (4) استبانات، لعدم توفر الشروط ودرجة الدقة المطلوبة في الإجابات. كما استخدمت الدراسة مقياس لكارتر الخماسي عند تصميم هذه الاستبانة، وإعطاء الدرجة من (1- 5) بالاعتماد على مقياس ليكارت ذو الأبعاد الخمسة للإجابات الخاصة بالقسم الثاني من الاستبانة ، وذلك كي يسترشد به المستجيب عند قيامه بتعبئة الاستبانة.

3.9. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- اختبار الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة: تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة البالغ حجمها (44) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل محور والدراجه الكلية للفقرات بالمحاور.

ب - اما اختبار ثبات فقرات الاستبانة: فقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وقد بلغ المعدل العام لثبات جميع فقرات الاستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ (79.3%) وهو مرتفع وهذه يدل علي ثبات اداة الدراسة احصائياً لأنها تزيد عن (60%). كما يشير إلي مدي التجانس بين فقرات.

كما يوضح الجدول (1) معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي دلالة (0.05)، حيث إن مستوي الدلالة لكل بعد من ابعاد المحاور أقل من (0.05) وقيمة معامل الارتباط (r) المحسوبة أكبر من قيمة (r) الجدولية والتي تساوي (0.386) وبذلك تعتبر فقرات محاور الاستبانة صادقة لما وصغت لقياسه.

جدول (1) يبين الفا كرونباخ و معامل الارتباط لفقرات الاستبانة

ت	الفقرات	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
1-	دور بعد الشفافية والافصاح	6	0.766	0.732	0.000
2-	دور بعد المسألة والمسئولية	6	0.776	0.712	0.000
3-	دور بعد الموضوعية	5	0.753	0.697	0.000
4-	دور بعد الاستقلالية	5	0.722	0.811	0.000
5-	دور بعد الالتزام بحقوق الممولين	6	0.779	0.812	0.000
6-	بعد التهرب الضريبي	8	0.734	0.842	0.000
7-	صعوبات الحوكمة الضريبية	8	0.823	0.894	0.000
	الكلي	44	0.793	0.852	0.000

4.9. اختبار التوزيع الطبيعي :

تم استخدام اختبار كولمجروف - سمرنوف One – sample K-s Test لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان أغلب الاختبارات المعملية يشترط فيها أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً. و الجدول (2) يوضح نتائج اختبار كولمجروف - سمرنوف حيث يبين أن القيمة الإحصائية وقيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

جدول (2) تفاصيل اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S Test):

J	الفقرات	متغيرات الدراسة	درجة الحرية	القيمة الاحصائية
1	دور بعد الشفافية والإفصاح	.0232	56	.0061
2	دور بعد المسألة والمسئولية	.0211	56	.0072
3	دور بعد الموضوعية	.0220	56	0.074
4	دور بعد الاستقلالية	.0213	56	.0055
5	دور بعد الالتزام بحقوق الممولين	.0233	56	0.086
6	ابعد المتغير المستقل ككل	0.235	56	0.112
	بعد المتغير التابع: التهرب الضريبي	.0211	56	.0103
	الاستبيان ككل	.0220	56	.0108

يوضح الجدول (2) أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية للاستبيان ككل كانت (0.108) عند مستوى دلالة إحصائية أكبر من مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يعني ان فقرات ومحاور البحث تخضع للتوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية عليها.

5.9. تحليل خصائص عينة الدراسة

تضمن الجزء الاول من قائمة الاستبانة على معلومات شخصية من خلال أربعة متغيرات. وقد أمكن توصيف وتحليل خصائص ومكونات عينة الدراسة التي وصلت ردودها طبقاً للعوامل الديمغرافية وذلك كما موضح بالجدول (3):

الجدول (3) يبين التوزيع التكراري و النسب المئوية للعوامل الديمغرافية لإفراد العينة

ت	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
-1	المؤهل العلمي	دبلوم عالي	9	16%
		بكالوريوس	43	77%
		ماجستير	4	7%
		دكتوراه	0	0%
		المجموع	56	
-2	عدد سنوات الخبرة	أقل من (5) سنوات	6	11%
		من (5) إلى (10) سنوات	21	37%
		من (10) إلى (15) سنوات	24	43%
		من (15) سنة وأكثر	5	9%
		المجموع	56	
-3	الوظيفة الحالية	مدير ادارة	3	5%
		رئيس قسم	4	7%
		فاحص ضريبي	49	88%
		المجموع	56	100%
-4	التخصص	اقتصاد	1	2%
		تمويل و مصارف	5	9%
		محاسبة	46	82%
		ادارة	4	7%
		المجموع	56	100%

يتبين لنا من الجدول (3) أن غالبية عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (77%) وتخصصهم محاسبة حيث بلغت نسبتهم (82%)، وأن غالبية أفراد عينة الدراسة ممن خبرتهم أكثر من (10) سنة وبنسبة (43%) كما أن أغلب أفراد عينة الدراسة علي وظيفة فاحص ضريبي ونسبتهم (88%)، وبهذا يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة تتوافر فيهم الخلفية العلمية والخبرة العملية المطلوبة لفهم وأدراك عبارات الاستبانة والإجابة عليها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويضفي علي نتائجها نوعاً من الثقة والمصداقية.

6.9. التحليل الوصفي لإجابات العينة حول ابعاد خصائص الحوكمة الضريبية:

1.6.9. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول (بعد الافصاح والشفافية)

الجدول (4) يبين تحليل البيانات حول بعد الافصاح و الشفافية

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1-	يوجد بالمصلحة هيكل تنظيمي مكتوب وواضح يبين كافة المستويات التنظيمية.	4.714	0.605	87%	مرتفع جدا	0.000
2-	هناك رؤية ورسالة وأهداف واضحة للمصلحة وهي متاحة للجميع.	4.615	0.637	86%	مرتفع جدا	0.000
3-	هناك قواعد واضحة تنظم العمل وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات لكافة المستويات الادارية.	4.422	0.581	86%	مرتفع جدا	0.000
4-	توفر المصلحة دليل عمل واضح يوجه الموظفين والممولين بالإجراءات الواجب اتباعها لإعداد وتقديم الاقرارات الضريبية.	3.836	0.897	77%	مرتفع	0.000
5-	تفصح المصلحة عن اجراءات التحاسب بعملية تقدير الضريبة وتحصيلها.	4.593	0.624	86%	مرتفع جدا	0.000
6-	تتميز نماذج الاقرارات الضريبية بالوضوح للممولين و يسهل عليهم ملئها.	4.798	0.596	88%	مرتفع جدا	0.000
7-	ترفق المصلحة مع نماذج الاقرارات تفسيرات وشرح للبيانات التي يصعب فهمها من قبل الممولين.	3.451	0.944	73%	مرتفع	0.000
8-	تقوم المصلحة بالرد على الاستفسارات الكتابية والشفهية للموظفين والممولين في الوقت المناسب.	4.619	0.766	83%	مرتفع جدا	0.000
9-	تقوم المصلحة بالإفصاح عن اوجه صرف حصيلة الضرائب لزيادة ثقة الممولين بالمصلحة والعمل علي زيادة الوعي الضريبي لديهم.	1.597	1.012	37%	منخفض	0.000
10-	تقوم المصلحة بنشر سياساتها واهدافها علي مواقع الالكترونية التابعة لها.	2.543	0.991	61%	متوسط	0.000
	المتوسط العام	3.911	0.996	75%	مرتفع	

(1) دال إحصائياً عند مستوي المعنوية 0.05

يوضح الجدول (4) إجابات المشاركين حول دور (بعد الإفصاح والشفافية للحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي). وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي العام البالغ (3.911)، وانحراف معياري (0.996) ووزن نسبي (75%). وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات، يشير الي انه يوجد دور لبعد الإفصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي وبمستوي مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

2.6.9. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول (بعد المساءلة والمسئولية) الجدول (5) يبين تحليل البيانات حول (بعد المساءلة والمسئولية)

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1-	تقوم جهات رقابية خارجية بالتفتيش علي عمل الادارات الضريبية للتأكد من التزامها بالقوانين المعمول بها.	4.858	0.586	87%	مرتفع جدا	0.000
2-	يتوفر بالمصلحة بيانات كافية عن صلاحيات ومسؤوليات كل الموظفين بما يضمن لهم معرفة حدود اعمالهم.	4.733	0.617	89%	مرتفع جدا	0.000
3-	المدير هم المسؤول عن تحديد ما يجب اتخاذه إزاء المواقف الخاصة بعمل ادارته.	4.527	0.791	83%	مرتفع	0.000
4-	يحق لأصحاب المصالح مساءلة الادارة التنفيذية عن الممارسات غير القانونية التي ترتكبها الادارة التنفيذية.	3.459	0.871	75%	مرتفع	0.000
5-	تلتزم الادارة باتخاذ اجراءات عاجلة بما في ذلك التعويض لمعالجة أي انتهاك لحقوق الاطراف ذات العلاقة.	2.601	0.920	64%	متوسط	0.000
6-	تعتمد الادارة اليات ووسائل لقياس اداء كل موظف على حده حتي يتمكن معالجة أي خلل وظيفي في اسرع وقت.	1.869	0.945	49%	منخفض	0.000
7-	تلتزم المصلحة بتنفيذ احكام التشريع الضريبي واحترام ضوابط العمل والاداء الضريبي ومراعاة حقوق الممولين.	4.456	0.671	85%	مرتفع جدا	0.000
	المتوسط العام	3.844	0.910	76%	مرتفع	

(1) دال إحصائياً عند مستوي المعنوية 0.05

يوضح الجدول (5) إجابات المشاركين حول دور (بعد المساءلة والمسئولية في الحد من التهرب الضريبي). وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي العام البالغ (3.844)، وانحراف معياري (0.967) ووزن نسبي (76%)، وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وهذا يشير الي انه

يوجد دور لبعد المساءلة والمسئولية في الحد من التهرب الضريبي وبمستوي مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

3.6.9. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول (بعد الموضوعية)

الجدول (6) يبين تحليل البيانات حول (بعد الموضوعية)

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1	يتم تعيين الموظفين وفقاً لنظم ولوائح عادلة.	3.533	0.722	80%	مرتفع	0.000
2	تطبق المصلحة قواعد عادلة وموضوعة في ترشيح الموظفين.	1.833	1.221	33%	منخفض جداً	0.000
3	تكفل قواعد ونظم العمل منع الموظفين من استغلال وظائفهم.	3.753	0.832	78%	مرتفع	0.000
4	تقوم المصلحة بمكافآت الموظفين بناء على معايير موضوعة واضحة.	3.411	0.754	78%	مرتفع	0.000
5	تتسم القرارات الادارية بالموضوعية وبما يكفل عدم وجود تعارض في مصلحة الأطراف ذات العلاقة.	3.614	0.904	86%	مرتفع جداً	0.000
6	تعطي المصلحة الحق لجميع اصحاب المصلحة في الاطلاع على المعلومات التي تخصهم بشكل عادل.	4.354	0.683	83%	مرتفع	0.000
7	يقوم الفاحص الضريبي بربط وتقدير الضريبة بناء على اسس موضوعية وعدم الاخذ بالتقدير الجزافي.	4.113	0.755	82%	مرتفع	0.000
8	يتعامل الموظفون بالمصلحة مع كل الاطراف معاملة عادلة ومتساوية ويلتزمون بتطبيق المعايير الاخلاقية.	3.354	0.933	72%	مرتفع	0.000
9	توافر الموضوعية في النصوص التشريعية يقلل من المنازعات الضريبية بين الادارة الضريبية والممولين.	4.441	0.679	85%	مرتفع جداً	0.000
	المتوسط العام	3.600	0.865	76%	مرتفع	

(1) دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يوضح الجدول (6) والخاصة بإجابات المشاركين حول (دور بعد الموضوعية في الحد من التهرب الضريبي). وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي العام البالغ (3.600)، وهو متوسط مرتفع انحراف معياري (0.865) ووزن نسبي (76%) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وهذا يشير إلى وجود دور لبعد الموضوعية في الحد من التهرب الضريبي وبمستوي المرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

4.6.9. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول (الاستقلالية):

الجدول (7) يبين تحليل البيانات حول (الاستقلالية)

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1	تلتزم المصلحة بالتشريعات الضريبية التي تدعم استقلالية الفاحص الضريبي.	4.788	0.611	%87	مرتفع جدا	0.000
2	لدي المصلحة الحرية في وضع خطط وبرامج تنفيذ أعمالها بشكل مستقل دون تأثير جهات رقابية عليها.	4.611	0.693	%85	مرتفع جدا	0.000
3	تمتلك المصلحة وحدة منفصلة لأغراض التدقيق الداخلي يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية والمؤهلات المطلوبة.	4.771	0.742	%84	مرتفع جدا	0.000
4	لدي المصلحة الحق في الاعتراض علي أي قرارات تكون مخالفة للقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها.	4.421	0.687	%84	مرتفع جدا	0.000
5	يتمتع المحاسبون المسؤولون عن الربط الضريبي وفحص الحسابات بالاستقلالية التامة والتأهيل المطلوب.	4.236	0.743	%82	مرتفع	0.000
6	تهتم المصلحة بالعاملين وتراعي حقوقهم وتلبي احتياجاتهم المادية والمعنوية بشكل يضمن الحياد والاستقلالية لديهم.	2.010	1.010	%45	منخفض	0.000
	المتوسط العام	3.443	0.923	%73	مرتفع	

(1) دال إحصائياً عند مستوي المعنوية 0.05

يوضح الجدول (7) والخاصة بالتحليل الإحصائي لإجابات المشاركين حول (دور بعد الاستقلالية في الحد من التهرب الضريبي). وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي العام البالغ (3.443)، وهو متوسط مرتفع وانحراف معياري (0.923) ووزن نسبي (73%) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. مما يشير الي وجود دور لبعد الاستقلالية في الحد من التهرب الضريبي وبمستوي مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

5.6.9. التحليل الوصفي لإجابات العينة حول (لبعد الالتزام بحقوق الممولين):

الجدول (8) يبين تحليل البيانات حول (بعد الالتزام بحقوق الممولين)

ت	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدالة الإحصائية
1-	يوجد بالمصلحة إطار تنظيمي يكفل المعاملة العادلة والمتساوية لكافة الممولين.	4.002	0.631	84%	مرتفع جدا	0.000
2-	تفرق المصلحة في المعاملة الضريبية بين الفئات المختلفة من الممولين بما يتناسب مع ظروف ونشاط كل فئة	3.988	0.953	76%	مرتفع	0.000
3-	تقوم المصلحة بتقديم حوافز ضريبية للممولين الملتزمين مثل خصومات السداد المبكر.	1.406	1.011	28%	منخفض جدا	0.000
4-	تقوم المصلحة بتطبيق العقوبات الواردة بالقانون على جميع الممولين المخالفين دون استثناء.	4.022	0.526	87%	مرتفع جدا	0.000
5-	تكفل المصلحة حق الاعتراض والطعن للممولين وتشكل لجنة مستقلة لهذا الغرض.	4.765	0.645	86%	مرتفع جدا	0.000
6-	يوجد قسم مختص لإرشاد الممولين والاجابة على استفساراتهم المتعلقة بملفاتهم الضريبية.	2.752	0.980	64%	متوسط	0.000
7-	تعقد المصلحة ندوات دورية للممولين لزيادة الوعي الضريبي لديهم وللإستماع الى مطالبهم.	1.990	1.102	45%	منخفض	0.000
8-	تقوم المصلحة بقبول الاقرار المقدم من الممول مبدئياً، الى حين الفحص والربط النهائي.	4.681	0.744	84%	مرتفع جدا	0.000
	المتوسط العام	3.450	0.904	74%	مرتفع	

(1) دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يوضح الجدول (8) والخاص بالتحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة. حول (يوجد دور لبعد الالتزام بحقوق الممولين في الحد من التهرب الضريبي). وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي العام البالغ (3.345)، وانحراف معياري (0.904) ووزن نسبي (74%) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وهذا يدل علي وجود دور لبعد الالتزام بحقوق الممولين في الحد من التهرب الضريبي وبمستوي مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة.

6.6.9. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول (التهرب الضريبي):

الجدول (10) يبين تحليل البيانات حول التهرب الضريبي

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الدلالة الاحصائية
1	تتميز القوانين الضريبية بالصياغة السليمة والمحكمة وتمنع المكلفين باستغلال بعض الثغرات الموجودة بالقانون الضريبي .	4.341	0.642	%85	مرتفع جدا	0.000
2	نادرا ما يقوم المكلفون بالتصريح العادل للدخل عند تقديم الاقرار الضريبي.	4.313	0.655	%85	مرتفع جدا	0.000
3	يستعين المكلف بالضريبة بأهل الاختصاص لمعرفة الطرق المستخدمة للتهرب منها.	3.781	0.963	%75	مرتفع	0.000
4	يقوم المكلفون بشكل مستمر بتخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة بشكل مستمر.	4.723	0.598	%87	مرتفع جدا	0.000
5	يقوم المكلفين عادة بعمليات شراء وهمية لتضخيم المصروفات.	4.191	0.788	%81	مرتفع	0.000
6	المكلفون يقدمون فواتير مزورة من اجل تخفيض قيمة الضريبة.	4.693	0.595	%87	مرتفع جدا	0.000
7	يتم اخفاء بعض عمليات البيع بغرض التقليل من العائدات.	4.780	0.673	%86	مرتفع جدا	0.000
8	شعور بعض المكلفين بتدني عدالة و المبالغة في تقدير الاعباء الضريبة عليهم .	4.733	0.637	%87	مرتفع جدا	0.000
	المتوسط العام	4.444	0.623	%85	مرتفع جدا	

يتضح من الجدول (10) والخاص بالتحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة. حول توافر المتغير التابع (التهرب الضريبي). فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.781 - 4.780)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.595-0.963) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وبشكل عام فإن المتوسط الحسابي العام البالغ (4.444)، وهو متوسط مرتفع وانحراف معياري (0.623) ووزن نسبي (%85) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. يشير إلي أن المستوي مرتفع جدا. وهذا يدل على الجهود المبذولة من قبل العاملين في المصلحة للحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة الدراسة.

7.6.9. ملخص تحليل إجابات العينة على ابعاد متغيري الدراسة:

الجدول (11) يبين ملخص تحليل إجابات العينة علي ابعاد متغيرات الدراسة

المحاور	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
الحوكمة	الشفافية والافصاح	3.911	0.996	75%	مرتفع	3
	المساءلة والمسئولية	3.844	0.910	76%	مرتفع	1
	الموضوعية	3.600	0.865	76%	مرتفع	2
	الاستقلالية	3.443	0.923	73%	مرتفع	5
	بعد الالتزام حقوق الممولين	3.450	0.944	74%	مرتفع	4
ابعاد المتغير المستقل ككل		3.649	0.934	75%	مرتفعة	
التهرب الضريبي		4.444	0.623	85%	مرتفع جدا	
بعد المتغير التابع		4.444	0.623	85%	مرتفع جدا	

يوضح الجدول (11) أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاوزان النسبية لإجابات العينة حول ابعاد ومتغيرات الدراسة، كانت كالتالي:

- فبالنسبة للمتغير المستقل (أبعاد الحوكمة الضريبية ككل): وبشكل عام متوفرة وبدرجة مرتفعة بلغت (75%)، وذلك وفقاً لآراء عينة الدراسة.
- أما بالنسبة للمتغير التابع (التهرب الضريبي): وبشكل عام متوفر وبدرجة مرتفعة جدا بلغت (85%)، وذلك وفقاً لآراء عينة الدراسة.

7.9. اختبار الفرضية الرئيسية الاولى للدراسة: والتي تنص علي أنه :

- H₀ - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي.
 - H₁ - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي.
- ومن أجل قبول الفرضية أو نفيها يتطلب الأمر معرفة العلاقة التأثيرية بين (ابعاد الحوكمة الضريبية) و (بعد التهرب الضريبي)، ولمعرفة ذلك تم استخدام نموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط، وقد كانت النتيجة كما هي في الجدول (12).

الجدول (12) يبين نتائج انحدار لقياس العلاقة بينهما

مستوي المعنوية SIG	قيمة T المحسوبة	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	ابعاد المتغير	
						التابع	المستقل
0.000	2.879	10.832	0.899	0.879	0.954	التهرب الضريبي	ابعاد الحوكمة الضريبية

توضح بيانات الجدول (12) أن هناك علاقة طردية عالية بين المتغيرين حيث بلغت (0.954)=R، كما أن معامل التحديد R² قد بلغ (0.879)، أي أن ما قيمته (87.9%) من التغيرات في

التهرب الضريبي، ناتج عن ابعاد خصائص الحوكمة الضريبية، كما اظهرت نتائج التحليل أنه توجد علاقة تأثيرية عالية بينهما بمقدار $B=(0.899)$. مما يدل علي وجود علاقة ارتباطية بينهما ويؤكد ذلك مستوي الدلالة التي بلغت (0.000) SIG وهي أصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن هذه العلاقة دالة احصائية، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (10.832) حيث كانت أكبر من قيمة T الجدولية (2.879) ، وبناء عليه يتم قبول الفرضية البديلة الرئيسية الاولى والتي تنصت علي أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور ابعاد الحوكمة الضريبية ككل في الحد من التهرب الضريبي.

1.7.9. اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:

ولمعرفة ذلك تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط و كالتالي :-

1.1.7.9. اختبار الفرضية الفرعية الأولى للدراسة: والتي تنص علي انه :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لبعء الافصاح والشفافية في الحد من التهرب الضريبي.

الجدول (13) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى

مستوي معنوية SIG	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	ابعاد الفرضية
0.000	2.879	7.653	0.854	0.834	0.635	الشفافية والافصاح التهرب الضريبي

يتضح من الجدول (13) أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين حيث بلغت $R(0.635)$ ومعامل التحديد $R2$ بلغ (0.834) ، أي أن ما قيمته (83.4%) من التغيرات في التهرب الضريبي ناتج من توفر بعد الشفافية والافصاح. كما اظهرت نتائج التحليل أن قيمة درجة التأثير قد بلغت (0.854) $B=$ ، مما يدل علي وجود علاقة ارتباطية بين بعد الشفافية والافصاح والحد من التهرب الضريبي، ويؤكد ذلك ايضا معنوية مستوي الدلالة التي بلغت في (0.000) SIG وهي أصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05) ، وبذلك فهي دالة احصائية، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (7.653) حيث كانت أكبر من قيمة T الجدولية (2.879) . وبناءً عليه يتم قبول الفرضية الفرعية البديلة الأولى والتي نصت على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الشفافية والافصاح في الحد من التهرب الضريبي).

2.1.7.9. اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة : والتي تنص علي انه :

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لبعء المسألة والمسئولية علي الحد من التهرب الضريبي.

الجدول (14) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

مستوي المعنوية SIG	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	ابعاد الفرضية	
0.000	2.879	7.612	0.883	0.895	0.786	المسألة والمسئولية	التهرب الضريبي

نلاحظ من الجدول أن هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين، حيث بلغت R (0.786)، كما أن معامل التحديد R2 قد بلغ (0.895)، أي أن ما قيمته (89.5%) من التغيرات في التهرب الضريبي ناتج من توفر بعد المسألة والمسئولية، كما أظهرت نتائج التحليل أن قيمة درجة التأثير (0.883) (B=)، مما يدل علي وجود علاقة ارتباطية بينهما، ويؤكد ذلك ايضا معنوية مستوي الدلالة التي بلغت (0.000) SIG وهي اصغر من مستوي الدلالة المعتمد (0.05)، وبذلك فهي دالة احصائية، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (7.612) حيث كانت اكبر من قيمة T الجدولية (2.879). وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية البديلة الثانية والتي نصت علي أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور المسألة والمسئولية في الحد من التهرب الضريبي.

3.1.7.9. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة : والتي تنص علي انه :

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لبعء الموضوعية في الحد من التهرب الضريبي.

الجدول رقم (15) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

مستوي المعنوية SIG	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	ابعاد الفرضية	
0.000	2.879	7.955	0.848	0.833	0.721	الموضوعية	التهرب الضريبي

نلاحظ من الجدول أن قيمة R (0.721)، وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية قوية كما أن معامل التحديد R2 قد بلغ (0.833)، أي أن ما قيمته (83.3%) من التغيرات في التهرب الضريبي ناتج من توفر بعد الموضوعية. كما اظهرت نتائج التحليل أن قيمة درجة التأثير (0.848) (B=)، تدل على وجود علاقة ارتباطية بين بعد الموضوعية علي الحد من التهرب الضريبي، ويؤكد ذلك ايضا معنوية مستوي الدلالة التي بلغت في (0.000) SIG وهي أصغر من مستوي الدلالة المعتمد

(0.05)، وبذلك فهي دالة احصائية، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (7.955) حيث كانت أكبر من قيمة T الجدولية (2.879). وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية البديلة الثالثة والتي نصت على أنه: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الموضوعية في الحد من التهرب الضريبي).

4.1.7.9. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة: والتي تنص على أنه:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لبعد الاستقلالية على الحد من التهرب الضريبي.
الجدول (16) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

مستوي المعنوية SIG	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	ابعاد الفرضية
0.000	2.879	8.644	0.856	0.810	0.831	التهرب الضريبي الاستقلالية

نلاحظ من الجدول (16) أن هناك علاقة طردية قوية حيث بلغت R (0.831)، كما أن معامل التحديد R2 قد بلغ (0.810)، أي أن ما قيمته (81%) من التغيرات في التهرب الضريبي ناتج من توفر بعد الاستقلالية، كما تبين أن قيمة درجة التأثير (B= 0.856)، تدل على وجود علاقة ارتباطية بين بعد الاستقلالية في الحد من التهرب الضريبي، ويؤكد ذلك معنوية مستوى الدلالة التي بلغت (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وبذلك فهي دالة احصائية، وقد أثبت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (8.644) حيث كان أكبر من قيمة T الجدولية (2.879). وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية البديلة الرابعة والتي نصت على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الاستقلالية في الحد من التهرب الضريبي.

5.1.7.9. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة: والتي تنص على أنه:

- لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية لبعد الالتزام بحقوق الممولين في الحد من التهرب الضريبي.

الجدول رقم (17) يبين نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

مستوي المعنوية SIG	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة	معامل الانحدار B	معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	ابعاد الفرضية
0.000	2.879	8.927	0.895	0.861	0.822	التهرب الضريبي الالتزام بحقوق الممولين

نلاحظ من الجدول أن نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر لبعد الالتزام بحقوق الممولين على الحد من التهرب الضريبي. أن هناك علاقة طردية قوية حيث بلغت R (0.822) وكان معامل

التحديد R2 قد بلغ (0.861)، أي أن ما قيمته (86.1%) من التغيرات في التهرب الضريبي ناتج من توفر بعد الالتزام بحقوق الممولين، كما تبين أن قيمة درجة التأثير ($B = 0.895$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين بعد الالتزام بحقوق الممولين على الحد من التهرب الضريبي. ويؤكد ذلك أيضا معنوية مستوى الدلالة التي بلغت (0.000) SIG وهي اصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وبذلك فهي دالة احصائية، وقد أثبتت هذه النتيجة قيمة T المحسوبة التي بلغت (8.927) حيث كانت اكبر من قيمة T الجدولية (2.879). وبناء عليه يتم قبول الفرضية الفرعية البديلة الخامسة والتي نصت على أن: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لبعء الالتزام بحقوق الممولين على الحد من التهرب الضريبي.

8.9. التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة حول الفرضية الرئيسية الثانية :-

1.8.9. التحليل الوصفي للفرضية الرئيسية الثانية:

والجدول (18) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المجال والانحراف المعياري لها، والدلالة الإحصائية وذلك لمعرفة هل توجد معوقات تحول دون تطبيق الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب بلبيبا.

والجدول (18) يبين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإحصائية	الدلالة الإحصائية
1-	عدم توفر الكوادر الوظيفية المؤهلة لفهم وتطبيق الحوكمة الضريبية.	1.70	1.143	¹ 0.000	غير موافق بشدة
2-	عدم توفر دليل يبين كيفية تطبيق الحوكمة الضريبية.	3.75	0.971	¹ 0.000	موافق
3-	عدم توفر الرغبة لدى الإدارات العليا لمصلحة الضرائب لتطبيق الحوكمة الضريبية.	2.57	1.135	¹ 0.000	غير موافق
4-	يتطلب تطبيق الحوكمة الضريبية تكبد مصاريف إضافية لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية ومكافآت الخبراء والمقيمين.	4.34	0.777	¹ 0.002	موافق بشدة
5-	عدم توافر قوانين وتشريعات تلزم المصلحة بتطبيق الحوكمة الضريبية.	3.76	0.859	¹ 0.000	موافق
6-	ضعف النظام الضريبي المطبق داخل المصلحة يحد من التطبيق الجيد للحوكمة الضريبية.	3.45	0.988	¹ 0.000	موافق
7-	غياب الحوافز المادية والمعنوية يحد من تطبيق الحوكمة الضريبية.	4.67	0.674	¹ 0.000	موافق بشدة
8-	لا توجد إجراءات رادعة تفرض على فاحصي الضرائب الذين يخالفون أخلاقيات المهنة في تعاملهم مع أصحاب المصالح.	4.43	0.965	¹ 0.000	موافق بشدة

يتبين من خلال الجدول (18) لإجابات المشاركين في الدراسة حول، (توجد معوقات تحول دون تطبيق الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (1.70-4.67)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.674-143.1) وبمستوي دلالة معنوية أقل من (0.05) لجميع الفقرات. وهذا يعني أن هناك أفراد من عينة الدراسة كان قيمة المتوسط الحسابي المرجح لبعض الفقرات بالمحور أكبر من (3)، حيث كانت اجاباتهم بموافق وموافق بشدة على الفقرات (2-4-5-6-7-8). ومن جهة أخرى نلاحظ أن هناك أفراد من عينة الدراسة كانت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لإجاباتهم على الفقرات بالمحور أقل من (3)، وهم غير موافقين ولا يوافقون بشدة على الفقرات (1-3).

2.8.9. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H0: لا توجد معوقات تحول دون تطبيق الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب.

H2: توجد معوقات تحول دون تطبيق الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب.

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T – Test) وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي (19) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار (T) والذي يمثل (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

الجدول (19) وكذلك نتائج اختبار (T)

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
3.53	0.893	75%	10.463	0.001	قبول البديلة

دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (19) أن المتوسط الحسابي هو (3.53) بانحراف معياري مناظر له (0.893) وأن قيمة اختبار (T) كانت (10.463) وبدلالة إحصائية (0.001)، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي العام أكبر من (3). فأن ذلك يشير الي رفض الفرضية الصفرية (H0)، وقبول الفرضية البديلة (H2) والتي تنص على أنه: (توجد معوقات تحول دون تطبيق الحوكمة الضريبية في مصلحة الضرائب بليبيا).

10. النتائج والتوصيات

1.10- النتائج:

1- من خلال دراسة العلاقة لدور أبعاد الحوكمة الضريبية ككل في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين في مكاتب مصلحة الضرائب واستناداً على نتائج التحليل الاحصائي توصلت الدراسة الي:

- أن خصائص الحوكمة الضريبية ككل (الشفافية والافصاح، والمساءلة والمسئولية، والموضوعية، والاستقلالية، والالتزام بحقوق الممولين) متوفرة وبمستوي مرتفع وبنسبة (75%) في مكاتب مصلحة الضرائب. أ- فبالنسبة لدور بعد الشفافية والافصاح في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة الدراسة فتبين انه متوفر وبدرجة مرتفعة وبنسبة (75%). وهذا يعزي الي انه يوجد بالمصلحة هيكل تنظيمي مكتوب وواضح يبين كافة المستويات التنظيمية. وهناك قواعد واضحة تنظم العمل وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات لكافة المستويات الإدارية. مما يوفر نماذج للإقرارات الضريبية تتميز الوضوح للممولين ويسهل عليهم ملئها. تسهل اجراءات التحاسب وما يتعلق بعملية تقدير الضريبة وتحصيلها.

ب- أما بالنسبة لدور بعد المساءلة والمسئولية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة الدراسة فتبين أنه متوفر وبدرجة مرتفعة وبنسبة (76%). وهذا راجع الي التزام المصلحة بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي واحترام ضوابط العمل والاداء الضريبي ومراعاة حقوق الممولين. وذلك بسبب وجود جهات رقابية خارجية تقوم بالتفتيش على عمل الإدارات الضريبية للتأكد من التزامها بالقوانين المعمول بها. ج - كما أن هناك دور لبعده الموضوعية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة الدراسة متوفر وبمستوي مرتفع وبنسبة (76%). وراجع ذلك إلى توافر الموضوعية في النصوص التشريعية تعطي الحق لجميع اصحاب المصلحة في الاطلاع على المعلومات التي تخصهم بشكل عادل. مما يقلل من المنازعات الضريبية بين الادارة الضريبية والممولين.

د- وبالنسبة لدور بعد الاستقلالية في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة الدراسة متوفر وبمستوي مرتفع وبنسبة (73%). وهذا يرجع إلى أن المصلحة تلتزم بالتشريعات الضريبية التي تدعم استقلالية الفاحص الضريبي كما تمتلك وحدة منفصلة لأغراض التدقيق الداخلي يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية والمؤهلات المطلوبة في هذا المجال وذلك بسبب وجود تشريعات ضريبية تدعم استقلالية الفاحص الضريبي.

هـ - اما دور بعد الالتزام بحقوق الممولين في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر عينة الدراسة فإنه متوفر وبمستوى مرتفع وبنسبة (74%). وهذا يرجع إلى أن المصلحة تقوم بقبول الاقرار المقدم من الممول مبدئياً، الى حين الفحص والربط انهائي. تكفل حق الاعتراض والطعن للممولين وتشكل لجنة مستقلة لهذا الغرض تقوم المصلحة بتطبيق العقوبات الواردة بالقانون على جميع الممولين المخالفين دون استثناء.

2- كما تبين وجود صعوبات تحول دون قيام مصلحة الضرائب بتطبيق الحوكمة الضريبية. وبشكل مرتفع وبنسبة (75%). وهذا يعزي الى:

1- أن تطبيق الحوكمة الضريبية يحتاج مصاريف إضافية لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية ومكافآت الخبراء والمقيمين.

2- غياب الحوافز المادية والمعنوية للعاملين يحد من تطبيق الحوكمة الضريبية.

3- عدم توافر قوانين وتشريعات تلزم العاملين بالمصلحة بتطبيق الحوكمة الضريبية.

4- عدم توفر دليل يبين كيفية تطبيق الحوكمة الضريبية في المصلحة حالياً.

2.10. التوصيات

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن تلخيص اهم التوصيات التي يمكن الاستفادة منها وهي كالآتي:

1- العمل على منح الفاحص الضريبي بالمصلحة الاستقلالية التامة من اجل القيام بممارسة مهامه بكل كفاءة وفعالية وبذلهم العناية المهنية اللازمة للحد من التهرب الضريبي.

2- التأكيد على ضرورة زيادة الوعي بأهمية الحوكمة الضريبية في المصلحة وبيان اهمية دورها في الحد من التهرب الضريبي.

3- العمل على إعداد دليل للحوكمة يبين كيفية تطبيق خصائص واليات الحوكمة الضريبية.

4- ضرورة إعداد دورات تدريبية ووضع البرامج اللازمة من الإدارات العليا بالمصلحة لتأهيل العاملين المكلفين بعملية الفحص الضريبي للقيام بأدوارهم وفق التشريعات الضريبية.

5- التأكيد على ضرورة الافصاح والشفافية في تعامل الإدارة الضريبية مع الممولين والرد على استفساراتهم بكل وضوح وموضوعية لخلق جسور الثقة بين الممولين والادارات الضريبية.

6- العمل على ميكنة العمل الضريبي وفق قاعدة بيانات متطورة مما يسهم في الحد من الفساد والتهرب الضريبي واصلاح النظام الإداري الضريبي بالمصلحة لضمان الحيادية والشفافية.

المراجع

- امبارك، وزاقوب (2022)، أثر دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر.
- العبيني، عبدالرحمن (2015)، "دور الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد الحكومي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع والاربعون، 2015
- الشهيبي، عزيزة عوض، (2013)، دور اليات الحوكمة الضريبية في مكافحة الفساد الضريبي، دراسة تطبيقية علي دائرة الضرائب بنغازي، الحزام الاخضر، المرج، مجلة الدراسات الاقتصادية.
- العليمات (2016). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن مجلة المنارة رت المجلد (22)، العدد (4).
- بكر عبدالرحمن، (2016) "الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي"، اطروحة ماجستير في المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة الاسراء الخاصة، الاردان.
- حامد خالد أمين، (2015)، "النظم الضريبية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر
- حمودة، المهدي عبدالعظيم (2015)، أسباب التهرب الضريبي من وجهة نظر العاملين بمصلحة الضرائب. مجلة جامعة الزيتونة، عدد (13).
- جيهان،، كامل، (2012) مبادئ الحوكمة الضريبية وفقاً لمفهوم دمج المصالح الضريبية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (42) (4).
- جعفر، يوسف حسن (2017) دور الحوكمة الضريبية في زيادة جودة التقارير المالية لضمان زيادة مستوى الالتزام الضريبي لدي الممولين (اطروحة دكتوراة) جامعة النيلين، السودان